

Distr.
GENERAL

E/CN.15/1997/10/Add.1

7 March 1997

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة السادسة
فيينا ، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ١٩٩٧
البند ٦ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة عبر الوطنية

دور القانون الجنائي في حماية البيئة

تقرير من الأمين العام

إضافة

١ - عقب اعداد تقرير الأمين العام بشأن دور القانون الجنائي في حماية البيئة (E/CN.15/1997/10) وررت ردود اضافية ، من استونيا وألمانيا وتركيا وكندا واليونان ، تتضمن معلومات عن القانون الجنائي البيئي الوطني والمبادرات الأقليمية والمتحدة الأطراف ، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/١٩٩٦ . وبين تلك أصبح مجموع عدد الدول التي أرسلت ردودا ٢٣ دولة . وفيما يلي ملخص للمعلومات الواردة من الدول الخمس المذكورة .

٢ - فيما يتعلق بالمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف ، أفادت الدول الخمس بأنها وقعت عددا كبيرا من المعاهدات بشأن حماية البيئة ، يتضمن بعض أحكاما عقابية ، وبأنها قد أدرجتها في التشريع الوطني . وأبرزت كندا أن اتفاقا يكمل اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة ، الذي اعتمدته كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٩ ، لا يتناول إلا الشؤون البيئية ، بما في ذلك اتفاقيات للتعاون في مجال إجراء التحقيقات والتنفيذ . وأنشأت هذه الدول الثلاث لجنة للتعاون البيئي لتعزيز التعاون البيئي على الصعيد الأقليمي وتنسيق آليات التنظيم والتنفيذ . كما ذكرت كندا أنه قد وسعت نطاق عدد من المعاهدات التي تتناول تبادل

المساعدة القانونية في الشؤون الجنائية وتسليم المجرمين ليشمل الجرائم المرتكبة ضد البيئة والحياة البرية . وشددت ألمانيا وتركيا على أهمية مشروع اتفاقية مجلس أوروبا لحماية البيئة من خلال القانون الجنائي .

٣ - وسنت كندا تشريعا يرمي إلى حماية البيئة على مستوى الاتحاد والمقطاعات . ويتضمن معظم التشريع أحکاما بشأن الجرائم والعقوبات المفروضة بشأن الانتهاكات . والقانون الأساسي هو قانون حماية البيئة الكندي لسنة ١٩٨٥ ، الذي سن على أساس الحاجة إلى تنظيم الشؤون البيئية الداخلية وعبر الحدود الدولية ، وإرساء معايير بيئية وطنية ، ولتمكن كندا من الوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا المجال . وتتضمن أحکام القانون المتعلقة بالجرائم عدم التعاون مع المفتشين ، وعدم الوفاء بمقتضيات تقديم التقارير ، وتقديم تقارير كاذبة ، والتسبب في حوادث ضارة بالبيئة ، إما عمداً أو نتيجة لإهمال . والعقوبة القصوى للجرائم البيئية الخطيرة تتضمن غرامات دون حد أقصى والحبس لمدة أقصاها خمس سنوات . وفي حالات الجرائم المستمرة يعتبر القانون أن كل يوم يمثل جريمة قائمة بذاتها . ويتضمن القانون أيضاً عدداً من سلطات التحقيق ، بما في ذلك سلطة التفتيش والضبط والاحتجاز ومصادره السلع والمواد ، وبحكمها يخول استرداد نفقات الإنفاذ والتطهير وغيرها من النفقات العلاجية ، كما قد يترتب على الجرائم البالغة الخطورة المرتكبة ضد البيئة ، والتي تبيّن لامبالاة أو استهتار متعمد بحياة الغير أو سلامتهم ، مسؤولية بموجب القانون الجنائي ، الذي ينص على الحبس لمدة أقصاها عشر سنوات إذا أثبتت الجريمة إلى وقوع أضرار جسدية ، وعلى السجن المؤبد إذا أفضت الجريمة إلى الوفاة . كما توجد أحکام تتعلق بجرائم محددة في قوانين خاصة تتناول مثلاً تلوث المياه والطاقة الذرية ومصائد الأسماك والطيور المهاجرة والسلع والمنتجات الخطرة .

٤ - وترى كندا أن تطبيق القانون الجنائي واجراءات الإنفاذ الجنائية أداة يمكن استخدامها لحماية البيئة ، بيد أنه ينبغي استخدامها بحرص وفي أخطر الحالات فقط أو حينما فشلت أو يحتمل أن تثبت عدم فعالية الوسائل الأقل قسراً .

٥ - علاوة على ذلك فإن لدى "بيئة كندا" ، وهي الوزارة الاتحادية المسؤولة أساساً عن الشؤون البيئية ، مكتب إنفاذ يعده احصائيات ويتبع إجراءات الإنفاذ والمضايحة الجارية . ولخصت التقارير المقدمة ممارسات الإنفاذ وقضايا معينة في سنة ١٩٩٣ والقضايا الجارية حالياً . وقد فرضت أكبر عقوبة تقديرية في كندا عن انتهاك بيئي على شركة لالقائها مواداً ضارة في مياه ترتادها أسماك ، وبلغت الغرامة مليون دولار كندي علاوة على ٣ ملايين دولار كندي لحفظ وحماية الأسماك وموتها .

٦ - في استونيا توجد أحکام عقابية بشأن حماية البيئة ، في القانون الجنائي والقانون الإداري كما توجد في قوانين خاصة تشمل مسائل مثل المياه والغابات وصيد الأسماك . ويتضمن القانون الإداري ٢٧ مادة تشمل جرائم بيئية محتملة . ويطبق القانون الإداري في حالة الجرائم التي لا تتجاوز قيمة ما ألحقته بالبيئة من أضرار عشرة أضعاف الحد الأدنى المقرر رسمياً للأجر الشهري ، وإذا كانت هذه الجريمة هي الجرم الأول للمتهم . ويبلغ الحد الأقصى للغرامة المفروضة بموجب القانون الإداري ٢٠٠ مثل الحد الأدنى للأجر اليومي . وعلاوة

على ذلك فان صادقي الطيور والحيوانات والأسماك وأصحاب القوارب المدنيين يكونون عرضة لابطال رخصهم لمدة ثلاثة سنوات . ويتضمن القانون الجنائي ٦ مادة خاصة بشأن الجرائم البيئية : ويبلغ الحد الأقصى للغرامة التي يمكن فرضها في اجراء جنائي ٣٠٠ مثل الحد الأدنى للأجر اليومي ويمكن أن يحكم بالحبس لمدة أقصاها ثلاثة سنوات . ويجري في استونيا اعداد قانون ينص على نظام موحد لمعاقبة الأشخاص الاعتباريين المدنيين . إلى حين سن هذا القانون يمكن معاقبة هؤلاء الأشخاص طبقاً للتشريع آنف الذكر . وتتوقف الغرامة المفروضة على مقدار الضرر اللاحق بالبيئة ، وتكون في أغلب الأحيان أكبر من قيمة الضرر الفعلي اللاحق بالبيئة ، لاسيما في الحالات التي يكون فيها المدان شخصاً اعتبارياً ، فحيثئذ تكون الغرامة في معظم الحالات خمسة أمثال قيمة الضرر اللاحق بالبيئة . وتودع الغرامات المحصلة في صندوق البيئة .

٧ - للمفتش المعنى بحماية الحياة البرية في استونيا سلطة اجراء التحقيقات الأولية في الاجراءات الجنائية ، حسب الاقتضاء . وفي الحالات التي ينطبق فيها القانون الاداري يمكن فرض غرامة بحد أقصى قدره ٥٠ مثل الحد الأدنى للأجر اليومي وابطال الرخصة . ويحق للشرطة في ظروف معينة معاقبة الجناة مباشرة . فيمكنها أن تفرض في مكان الحادث غرامة لا تتجاوز ١٠ أمثال الحد الأدنى للأجر اليومي ، دون اصدار محضر . بيد أنه لا يمكن فرض الحد الأقصى للغرامة الا من جانب القضاء ، الذي له وحده أيضاً حق مصادرته أداة الجريمة .

٨ - يسجل في استونيا سنوياً ما يتراوح بين ٧٠٠٠ و ٥٠٠ جريمة بيئية في المتوسط . وتمثل أكثر الجرائم تواتراً في اتلاف الغابات وانتهاك لوائح صيد الأسماك ووقاية المياه . وفي معظم الحالات يتلقى الجناة أوامر ادارية أو تفرض عليهم غرامات . وليست هناك معلومات عن العقوبات الجنائية التي فرضتها المحاكم .

٩ - في ألمانيا توجد الأحكام الجنائية الرامية إلى حماية البيئة أساساً في القانون الجنائي ، الذي يتضمن فصلاً مستقلاً بشأن هذا الموضوع ، يتضمن مسائل مثل تلوث الهواء والمياه والتربة والاشعاع المؤين فضلاً عن تصريف الفضلات . كما توجد أحكام عقابية إضافية في قوانين تشمل مسائل مثل صيد الحيوانات والطيور والأوبئة والكيماويات والاشعاع والنباتات والحيوانات . وفضلاً عن ذلك توجد مراسيم في نحو نصف ولايات الاتحاد بشأن التعاون بين السلطات الادارية وسلطات الملاحقة الجنائية ، بما في ذلك واجب السلطات الادارية الذي يحتم عليها الإبلاغ عن الحالات التي قد تعتبر جرائم بيئية كبيرة . وقد سجلت الشرطة ما متوسطه نحو ٢٠٠ جريمة بيئية سنوياً بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥ ، ومعظم هذه الجرائم تنطوي على تلوث مياه أو تصريف فضلات على نحو يضر بالبيئة .

١٠ - تؤيد ألمانيا فكرة اعداد دليل للعاملين في ميدان انفاذ القوانين البيئية ، وان كان لا يزال يتسع ايجاد حل لمسألة التكاليف ذات الصلة .

١١ - كما تقدم ألمانيا مساعدة ثنائية إلى بلدان أخرى فيما تبذله من جهود لاعداد وتنفيذ سياسات بيئية وطنية وكذلك في تعزيز القدرات المؤسسية في الميدان البيئي .

١٢ - القانون ١٦٥٠ لسنة ١٩٨٦ هو التشريع الاطاري الأساسي بشأن حماية البيئة في اليونان . وهو يتضمن مبادئ توجيهية لرسم السياسة البيئية ، يجري تطبيقها بموجب أحكام محددة في المراسيم الرئاسية والوزارية . ويشمل القانون مجموعة كبيرة من المسائل البيئية مثل حماية الغلاف الجوي والهواء والمياه والتربة والطبيعة فضلا عن ادارة الفضلات . كما ينشئ نظاما للعقوبات الجنائية والجزاءات المدنية والادارية . وتتضمن العقوبات الجنائية السجن والحبس والغرامات والتدابير البديلة ، التي يمكن تشديدها في ظروف معينة . وينص القانون كذلك على المسؤولية المدنية للشركات وللممثليها القانونيين .

١٣ - في تركيا تتضمن عدة قوانين أحكاما عقابية تتعلق بحماية البيئة . وأبرز هذه الأحكام مدرج في قانون الغابات الذي يعاقب على التسبب العرضي في حرائق الغابات بالحبس لمدة أقصاها خمس سنوات ، وعلى الاشعال العمد لحرائق الغابات بالحبس لمدة أقصاها ١٥ سنة . وان كانت مساحة الأحراج المختلفة تتجاوز ثلاثة هكتارات تضاعف العقوبة ، وان ارتكب الجريمة لأغراض ارهابية عضو في جماعة ارهابية تكون العقوبة هي الحبس لمدة أقصاها ٣٠ سنة . وتكون جميع الأحكام الصادرة بالحبس مصحوبة بغرامات . كما يتضمن قانون الثروات الثقافية والطبيعية أحكاما عقابية تنص على الحبس لمدة أقصاها خمس سنوات لمن يتسبب في الحق ضرر بثروات عقارية طبيعية أو ثقافية وعلى الحبس لمدة ١٠ سنوات لمن أخذ الى خارج البلد ثروات ثقافية أو طبيعية منقوله . وتشمل قوانين أخرى تتضمن أحكاما عقابية لحماية البيئة مسائل مثل الصحة العامة والمتزهات العامة والمياه والسواحل وصيد الطيور والحيوانات .

- - - - -